معهد العلمين للدراسات العليا

المنهج الدراسي

قسم القانون - القانون الخاص

العام الدراسي 2025 - 2026

العلمين للنشر

المنهج الدراسي
قسم القانون – القانون الخاص
العام الدراسي 2025 - 2026

دراسة الماجستير

القانون المدني

عنوان المقرر الخاص: التنظيم القانوني للمسائل العقدية

أ.د وسن قاسم الخفاجي

الشعبة: (أ , ب)

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: تمهيد في فكرة جوهر العقد ومستلزماته
الاسبوع الثاني: التعريف بالمسائل العقدية ((الجوهرية , التفصيلية))
الاسبوع الثالث: شروط المسائل الجوهرية في العقد
الاسبوع الرابع: التمييز بين المسائل الجوهرية والتفصيلية في العقد ((المعيار الموضوعي , المعيار الشخصي))
الاسبوع الخامس: تعيين المسائل العقدية
الاسبوع السادس: العلاقة بين المسائل العقدية والالتزام الرئيسي في العقد
الاسبوع السابع: محددات انعقاد العقد بموجب توافر المسائل العقدية أولاً :- اتفاق طرفي العقد على جميع المسائل الجوهرية
الاسبوع الثامن: ثانياً :- الاتفاق اللاحق على المسائل التفصيلية
الاسبوع التاسع: ثالثاً :- عدم تعليق انعقاد العقد على الاتفاق على المسائل التفصيلية
الاسبوع العاشر: أثر تخلف الاتفاق على المسائل الجوهرية
الاسبوع الحادي عشر: أثر تخلف الاتفاق على المسائل التفصيلية
الاسبوع الثاني عشر: أثر تغيير جزء من العقد على تحقق المسائل العقدية
الاسبوع الثالث عشر: أثر انتقاص العقد على تحقق المسائل العقدية
الاسبوع الرابع عشر: أثر تحول العقد على تحقق المسائل العقدية
الاسبوع الخامس عشر: مراجعة شاملة للموضوع

المصادر :-

1- سلام عبد الزهرة الفتلاوي , نطاق العقد , اطروحة دكتوراه , كلية القانون , جامعة بغداد , 2006 .

2- صالح ناصر العتيبي , فكرة الجوهرية في العلاقة العقدية , دار المطبوعات الجامعية , الاسكندرية , 2009 .

3- اسراء جاسم محمد , أثر التمييز بين المسائل الجوهرية والثانوية في العقد , اطروحة دكتوراه , كلية الحقوق , جامعة النهرين , 2006 .

4- عبد الرحمن عياد , اساس الالتزام العقدي , المكتب المصري الحديث للطباعة , الاسكندرية , 1972 .

5- حيدر فائق حطاب , التنظيم القانوني للالتزام الرئيسي في مرحلة تنفيذ العقد , رسالة ماجستير , معهد العلمين للدراسات العليا , النجف الاشرف , 2020 .

عنوان المقرر العام (العقود المدنية) + (الحقوق العينية الاصلية والتبعية)

المصادر :

1- د.سعيد مبارك , د.طه الملا حويش , د. صاحب عبيد الفتلاوي , الموجز في العقود المسماة , المكتبة القانونية , بغداد , 2011 .

2- محمد طه البشير , د. غني حسون طه , الحقوق العينية , ج1 , ج2 , العاتك لصناعة الكتاب , القاهرة , 1982 .

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

اولا :- اسباب اختيار الموضوع

ان البحث في موضوع المسائل العقدية من الاولويات التي يفترض بطالب القانون , سواء على مستوى الدراسة الاولية او الدراسات العليا , معرفتها وذلك لتعلقها بمسألة انعقاد العقد , أياً كانت طبيعة هذا العقد , وبتوافر مسائله الجوهرية او الثانوية (التفصيلية) يمكن لنا وبحكم القانون , الجزم بوصول العقد الى غاية انعقاده ام ان هنالك عقبة مازالت في طريقه , وبما ان المعلومات القانونية التي يحصل عليها طالب القانون في المرحلة الاولية لاتمثل سوى الحد الادنى من المعلومات الواجب معرفتها , وان موضوع هذه المسائل العقدية لم يتم التعمق به قدر اهميته , لذا آثرنا الخوض فيه وبيان ادق جوانبه وصولاً الى ربطه بالاثر المطلوب وهو تمام انعقاد العقد .

ثانياً :- اهمية الموضوع

يتضح من خلال تفاصيل موضوع المسائل العقدية , اهميته في كونه الرابط بين الاركان العقدية وتمام انعقاده , وقد تبدو اهميته النظرية في التفاصيل الدقيقة التي يحويها والتي قد تكون غابت عن معرفة طلبة الدراسات العليا في مرحلة الدراسة الاولية لكونه لم يتم التعمق فيه سوى ماتم شرحه في الكتاب المنهجي اعتماداً على نص المادة (86) من القانون المدني العراقي النافذ والتي بدورها تطرقت الى هذه المسائل العقدية دون التعريف بها او بيان مفهومها او علاقتها بالالتزامات الناشئة عن العقد .

أما على الصعيد العملي , فقد يبدو من الاهمية احاطة الممارس لتطبيق القانون في سوح القضاء , بتفاصيل هذا الموضوع والذي يضعه على قدر من الثقة في مجاراة ماتلته النصوص القانونية من محددات تمام انعقاد العقود من خلال معرفة ماتعنيه تلك المسائل العقدية وماغاية وجودها في العقد .

القانون المدني

عنوان المقرر الخاص: فلسفة تقييد القواعد العامة الواردة في القانون المدني

أ.د. حسن حنتوش رشيد الحسناوي

الشعبة : ج، د، ه

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: تحديد مفهوم القواعد العامة (بين الإطلاق والتقييد)
الاسبوع الثاني: التقييد الوارد في الباب التمهيدي (المواد 1–72مدني عراقي) ويتضمن (مبدأ إقليمية القانون +عدم رجعيته على الماضي)
الاسبوع الثالث: سلب القضاء سلطة فرض جزاء مخالفة القاعدة القانونية +سن التشريع من قبل السلطة التنفيذية)
الأسبوع الرابع: الجهل بالقانون لا يعد عذرا +انتهاء الشخصية بالموت الحكمي
الاسبوع الخامس: الخروج على مبدأ الرضائية في العقود +إقرار مبدأ الأهلية القضائية
الاسبوع السادس: انصراف أثار النيابة في التعاقد بحق الأصيل رغم تجاوز النائب حدود النيابة أو عدم إعلانه عن صفة كونه نائبا +بطلان العقد لمجرد الغبن الفاحش
الاسبوع السابع: التعاقد على شيء سيوجد مستقبلا +تقييد قاعدة العقد شريعة المتعاقدين (نظرية الإذعان، نظرية الاستغلال، نظرية الظروف الطارئة)
الاسبوع الثامن: جواز التعاقد مع النفس، عدم انقطاع العلاقة السببية بين الإثراء والافتقار رغم وجود السبب الأجنبي
الأسبوع التاسع: تقييد قاعدة النسبية في العقود، اتفاقات المسؤولية
الاسبوع العاشر: عدم تنظيم التنفيذ الرضائي ضمن الفصل الخاص بتنفيذ الالتزام، التنفيذ المرهق للمدين
الاسبوع الحادي عشر: فلسفة الاستغناء عن الإعذار كشرط لاستحقاق التعويض، افتراض الضرر لاستحقاق الفوائد، تخطي حدود الفائدة المقررة قانونا.
الاسبوع الثاني عشر: تقييد مبدأ الأثر الرجعي للشرط، حكم الوفاء المعجل
الاسبوع الثالث عشر: لا طعن بالصورية بالتصرفات العقارية، الوفاء لغير الدائن وأثره في إبراء الذمة
الاسبوع الرابع عشر: القيود الواردة على مبدأ عدم تجزئة الوفاء
الاسبوع الخامس عشر: عرض عام للموضوعات أعلاه

عنوان المقرر العام (احكام عقد البيع + الحقوق العينية التبعية)

المصادر ذات الصلة بالمقررين الخاص والعام

1. **د. عبد الرزاق احمد السنهوري –الوسيط في شرح القانون المدني– مصادر الالتزام – الجزء الأول –المجلد الأول – الطبعة الثالثة– منشورات الحلبي الحقوقية –بيروت 2000**
2. **د. أنور سلطان –مصادر الالتزام في القانون المدني الأردني –دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي ط1 دار الثقافة للنشر والتوزيع –الأردن 2007**
3. **د. محمد حسن قاسم –القانون المدني –الالتزامات –مصادر الالتزام (العقد) المجلد الأول –دار الجامعة الجديدة –الإسكندرية 2017**
4. **د. عصمت عبد المجيد بكر–نظرية العقد في القوانين المدنية العربية –دار الكتب العالمية –بيروت 2015**
5. **د. عزيز كاظم جبر –الخيارات القانونية وأثرها في العقود المدنية –دار الكتب القانونية –القاهرة 2011**
6. **د. أمير فرج يوسف –العقد والإرادة المنفردة في التقنين المدني –ط1–المكتب الجامعي الحديث –الإسكندرية 2007**
7. **د. عبد المجيد الحكيم، عبد الباقي البكري، محمد طه البشير –القانون المدني –ج2– أحكام الالتزام –مكتبة السنهوري –بغداد 2011**
8. **د. عبد المجيد الحكيم، عبد الباقي البكري، محمد طه البشير –الوجيز في نظرية الالتزام –ج1–مصادر الالتزام –المكتبة القانونية –بغداد–2010**
9. **د. عبد المجيد الحكيم –الموجز في شرح القانون المدني –ج1–مصادر الالتزام ط4– مطبعة العاني –بغداد– 1974**
10. **د. حسن حنتوش رشيد / د أثير عبد الجواد –محاضرات في شرح نظرية الالتزام –ج1–المصادر الإرادية للالتزام –دار الوارث للطباعة والنشر –2023**

اسباب اختيار الموضوع وبيان أهميته

من خلال التجارب السابقة في تدريس مادة القانون المدني للمراحل كافة (البكالوريوس –الماجستير –الدكتوراه)تولدت لدي قناعة بوجود خلل في فهم الطلبة لمضامين القانون المدني والتي وردت في الباب التمهيدي أو تلك الواردة في القسم الأول منه (الحقوق الشخصية) أو القسم الثاني (الحقوق العينية)ولعل ذلك يشكل ظاهرة سلبية مع وجود نقص في معلومات الطالب خاصة في مرحلة الماجستير أو الدكتوراه والتي تعد شهادة عليا توجب على من يروم الحصول عليهما أن يكون على درجة من الوعي القانوني تؤهله ليكون مستقبلا عنصر كفوء في مجال عمله وعليه تم اختيار هذا الموضوع لأهميته من الناحيتين النظرية والعملية فالقواعد العامة تتسم بعمومتيها في التطبيق على كل ما لم يرد بصدده نص خاص وهذا يضفي عليها أهمية خاصة ،ولكن يبدوا رغم العمومية إن اغلب تلك القواعد ليست مطلقة بل مقيدة لفلسفة تبناها المشرع وتبرر ذلك التقيد وهذا ما سنراه من خلال المعروض أعلاه

القانون التجاري

عنوان المقرر الخاص: التنظيم القانوني لرأس مال الشركات التجارية

أ.د أحمد سامي المعموري

أ.م.د أمير صلاح الاعرجي

الشعبة : ج-د- هـ

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي	
الأسبوع الأول	مفاهيم عامة عن الشركات ورأس مالها ووظائفه
الأسبوع الثاني	المبادئ القانونية الناظمة لرأس مال الشركة
الأسبوع الثالث	الطبيعة القانونية للحصص
الأسبوع الرابع	أنواع رأس المال وهيكلية المساهمة
الأسبوع الخامس	تكوين رأس مال الشركة
الأسبوع السادس	تسديد راس المال وأساليب التسديد
الأسبوع السابع	زيادة رأس المال
الأسبوع الثامن	تخفيض رأس المال
الأسبوع التاسع	اختبار تقييمي (تحريري وشفهي)
الأسبوع العاشر	تداول الأسهم والحصص
الأسبوع الحادي عشر	الحماية الجزائية والمدنية لرأس المال
الأسبوع الثاني عشر	رأس المال والحوكمة
الأسبوع الثالث عشر	توزيع الارباح والخسائر على اساس المشاركة برأس المال
الأسبوع الرابع عشر	التحول الرقمي ورأس المال
الأسبوع الخامس عشر	التطبيقات القضائية والعملية لرأس مال الشركة

المصادر

1- د لطيف جبر كوماني ، الشركات التجارية - دراسة قانونية مقارنة ، دار السنهوري القانونية بغداد، 2004

2- د. فوزي محمد سامي، الشركات التجارية، الأحكام العامة و الخاصة، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر ة التوزيع، عمان، 2006 .

3- د نغم حنا رؤوف ، النظام القانوني لزيادة راسمال الشركة المساهمة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 .

4- عبد الخالق أحمد، تخفيض رأس المال في الشركات المساهمة: حقيقته، طرقه، أحكامه، وآثاره – دراسة فقهية، مجلة الجامعة القاسمية للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد 4، العدد 2، 2024،

5- مصطفى كال طه، الشركات التجارية الأحكام العامة في الشركات التجارية شركات الأموال أنواع خاصة من الشركات دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1998

6- معن عبد الرحيم جويحان، النظام القانوني لتخفيض رأس مال شركات الأموال الخاصة: دراسة مقارنة، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، العدد 51، 2011

7- عبد الستار جبار الجنابي، الوسيط في شرح قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2019،

8- عبد اللَّه عبد الكريم العلاف، تخفيض رأس المال في شركات المساهمة: دراسة مقارنة بين القانونين العراقي والمصري، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كربلاء، العدد 12، 2019،

9- بلعباس سمير، بن خليل اسماعيل الضوابط القانونية لتعديل رأس مال شركة المساهمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة مستر اكاديمي، تخصص قانون اعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2019 2020

عنوان المقرر العام: القانون التجاري (الأوراق التجارية)

المصادر :

1- فوزي محمد سامي وفائق محمود الشماع، القانون التجاري(الاوراق التجارية)، دار السنهوري القانونية، العراق – 2015 .

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

يعود اختيار موضوع التنظيم القانوني لرأس مال الشركات التجارية إلى المكانة المحورية التي يحتلها رأس المال في النظام القانوني للشركات، باعتباره الأساس الذي يقوم عليه الكيان المالي للشركة، والضمان العام للدائنين، وأحد أهم العناصر المنظمة للعلاقة بين الشركاء أو المساهمين. كما يكتسب الموضوع أهمية خاصة لما يثيره من إشكالات قانونية متصلة بتكوين رأس المال، والمحافظة عليه، وزيادته أو تخفيضه، وما يترتب على ذلك من آثار قانونية تمس استقرار المعاملات التجارية.

وتبرز أهمية دراسة هذا الموضوع في كونه يسهم في تعميق الفهم القانوني للنصوص المنظمة لرأس مال الشركات، وبيان فلسفة المشرّع في تحقيق التوازن بين حرية الاستثمار ومتطلبات الحماية القانونية للمتعاملين مع الشركة. كما أن التطورات الاقتصادية الحديثة وتنوع أشكال الشركات أفرزت تحديات جديدة تستدعي إعادة النظر في فعالية التنظيم القانوني لرأس المال، بما يعزز الثقة في الشركات التجارية ويدعم الاستقرار القانوني والاقتصادي.

القانون التجاري

عنوان المقرر الخاص: دور شركة الودائع المصرفية في حماية النظام المصرفي

ا.م. د. اهداء باسم داود

الشعبة : ا– ب

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: مقدمة في المصارف العراقية
الاسبوع الثاني: التعثر المصرفي واسبابه
الاسبوع الثالث: شركة الودائع المصرفية
الاسبوع الرابع: شكل شركة الودائع المصرفية
الاسبوع الخامس: موارد شركة الودائع المصرفية
الاسبوع السادس: إدارة شركة الودائع المصرفية
الاسبوع السابع: الوسائل العلاجية
الاسبوع الثامن: الوصاية القضائية
الاسبوع التاسع: المصرف الجسري
الاسبوع العاشر: امتحان شفوي
الاسبوع الحادي عشر: التزامات شركة الودائع المصرفية
الاسبوع الثاني عشر: حقوق شركة الودائع المصرفية
الاسبوع الثالث عشر: التزامات وحقوق المصرف المساهم
الاسبوع الرابع عشر: الجهات القضائية لفض المنازعات
الاسبوع الخامس عشر: امتحان تحريري

المصادر

1 . د.ابراهيم إسماعيل ،هدى محمد ضمان الودائع المصرفية ،بحث منشور ،2016.

2.د.نبيل حشاد ،أنظمة التامين على الودائع المصرفية وحماية المودعين ،بحث منشور .

3.د.سماح الركابي ، التامين على الودائع المصرفية في ظل التشريع العراقي ، بحث منشور .

عنوان المقرر العام (مادة الأوراق التجارية)

المصادر :

1 .د. فوزي محمد سامي ،د.فائق الشماع ، القانون التجاري الأوراق التجارية ، المكتبة القانونية ،2017.

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

ان الودائع المصرفية من اقدم العمليات المصرفية وجودا ،ومن اهم مصادر التنمية الاقتصادية ،لذلك من الضروري فهم الدور الذي تلعبه شركة الودائع المصرفية في توفير عامل الثقة، لنمو وازدهار المعاملات المصرفية واستقرار الحياة الاقتصادية ،وان هذه العمليات تتسم بالسرعة الذي ممكن ان يؤدي الى زيادة الخطر الذي تواجهه المصارف اثناء ممارسة نشاطها ، يظهر دور شركة الودائع المصرفية في تعزيز الثقة للمودعين بالنظام المصرفي وبيان احكامها ، ومالها من مردور إيجابي في زيادة الفوائد بكل الأطر اف .

قانون الأحوال الشخصية

أ.د.عبد الرزاق أحمد محمد

عنوان المقرر الخاص: أحكام الوصية في ضوء قانون الأحوال الشخصية مقارنة مع الفقه الإسلامي

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي	
الاسبوع الأول:	تعريف الوصية
الاسبوع الثاني:	شروط الموصي والموصى له والموصى به
الاسبوع الثالث:	صيغة الوصية وأحكامها الشكلية
الاسبوع الرابع:	وصية المريض مرض الموت
الاسبوع الخامس:	وصية المدين
الاسبوع السادس:	وصية الصبي المميز
الاسبوع السابع:	تقويم منتصف الفصل
الاسبوع الثامن:	الوصية للوارث
الاسبوع التاسع:	الوصية للجنين
الاسبوع العاشر:	الوصية للقاتل
الاسبوع الحادي عشر:	الوصية وحدودها في التركة
الاسبوع الثاني عشر:	تزاحم الوصايا
الاسبوع الثالث عشر:	الوصية بالمنافع
الاسبوع الرابع عشر:	أحكام الرجوع عن الوصية
الاسبوع الخامس عشر: تقييم نهاية الفصل	

المصادر المقرر الخاص

1. أبو القسم نجم الدين جعفر بن حسن الحلي (المحقق الحلي), المختصر النافع في فقه الإمامية, الطبعة الثالثة, دار الأضواء, بيروت, 1985م.
2. أبو القسم نجم الدين جعفر بن حسن الحلي (المحقق الحلي), شرائع الإسلام, الجزء الثالث.

3. علي الخامنئي, أجوبة الاستفتاءات, الجزء الثاني, مؤسسة آل البيت, بيروت, 1999م.
4. مصطفى الزلمي, أحكام الميراث والوصية وحق الانتقال.
5. مصطفى الزلمي, شرح قانون الأحوال الشخصية.
6. محمد حسين الذهبي – الأحوال الشخصية بين مذاهب أهل السنة و مذهب الجعفرية – الطبعة الأولى 1958 بغداد .
7. محمد جواد مغنية – الأحوال الشخصية في المذاهب الخمسة / دار العلم للملايين – بيروت .
8. عبداللطيف عبدالرزاق حمدان – الحقوق المتعلقة بالطفل في الشريعة الإسلامية – دار الفكر الجامعي / 2005 الاسكندرية .

المقرر العام: الوصية والميراث.

المصادر المقرر العام :

1. مصطفى الزلمي, قانون الأحوال الشخصية

بيان أهمية اختيار الموضوع

الوصية هي خلافة اختيارية مؤجلة يقررها الشخص فى ماله بغير عوض، فهى من قبيل العطايا المضافة إلى ما بعد الموت، غير أنها أعم من ذلك. وقد ظهرت الوصية منذ زمن بعيد و ذلك لأهميتها ، و لكن الإسلام جاء عليها بشروط لم تكن موجودة عند سابقيه ، فقد كان صاحب المال يعطي من ماله وصية لمن يشاء و يحرم من يشاء، لذا لم يكن للوصية قيمتها و قدرها إلى أن جاء الإسلام و أقرها بشروطها ، فهي لا تنفذ إلا بعد موت الموصي ، ليتحقق الأجر و الثواب. هذه المسائل وغيرها سيكون محور الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني.

الأحوال الشخصية

عنوان المقرر الخاص: دور الوسائل الحديثة في إيقاع الطلاق

ا.م.د صفاء متعب فجة

الشعبة : ب – هـ

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: مفهوم عام عن الطلاق
الاسبوع الثاني: مفهوم عام عن الوسائل الحديثة وتطورها
الاسبوع الثالث: الموقف القانوني من إيقاع الطلاق بوسائل الاتصال الحديثة
الاسبوع الرابع: الموقف الشرعي من إيقاع الطلاق بوسائل الاتصال الحديثة
الاسبوع الخامس: إيقاع الطلاق الإلكتروني تعريفه وشروطه
الاسبوع السادس: حجية إثبات الطلاب الإلكتروني
الاسبوع السابع: دور المستندات الإلكترونية في إيقاع الطلاق ، تعريف المستندات الإلكترونية
الاسبوع الثامن: موقف القانون العراقي بالتفصيل عن المستندات الإلكترونية
الاسبوع التاسع: مبادئ محاكم التمييز في دور المستندات الاكترونية بإيقاع الطلاق
الاسبوع العاشر: حق الخصوصية والطلاق الإلكتروني
الاسبوع الحادي عشر: التفريق بوسائل الاتصال الحديثة
الاسبوع الثاني عشر: الموازنة بين التفريق والطلاق بوسائل الاتصال الحديثة
الاسبوع الثالث عشر: الغش والتدليس الإلكتروني المؤدي للطلاق
الاسبوع الرابع عشر: الإخلال بالوعد بالزواج الاكتروني
الاسبوع الخامس عشر: مراجعة شاملة

المصادر

1 . الطلاق الإلكتروني

٢. التنظيم القانون للطلاق الإلكتروني

عنوان المقرر العام (الميراث والوصية وما يقابلها بالمدونة الجعفرية)

المصادر :

1 . د مصطفى إلزامي .

اسباب اختيار الموضوع وبيان أهميته

يكتسب موضوع الطلاق في وسائل الاتصال الحديثة وفق قانون الأحوال الشخصية العراقي أهمية كبيرة نتيجة التطور التكنولوجي وتأثيره المباشر في تكوين الأسرة. إذ أفرزت وسائل الاتصال أنماطاً جديدة للتعارف والزواج لم تكن مألوفة سابقاً. كما يثير هذا الواقع إشكاليات قانونية تتعلق بالإيجاب والقبول والإثبات وحجية الدليل الإلكتروني. وتبرز أهميته القضائية من خلال ازدياد النزاعات الزوجية المرتبطة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. ويسهم الموضوع في بيان مدى قدرة التشريع العراقي على مواكبة هذه التحولات. كما يساعد في حماية الأسرة من الغش والتدليس والاعتداء على الخصوصية. ويعزز الوعي القانوني لدى الأفراد بحقوقهم وواجباتهم الزوجية. ويفتح المجال أمام تطوير النصوص القانونية بما ينسجم مع الواقع الرقمي. كما يعد إضافة علمية مهمة لطلبة القانون والباحثين. وفي النهاية يسهم في دعم استقرار الأسرة والمجتمع العراقي

الاحوال الشخصية

عنوان المقرر الخاص: احكام الوصايا (دراسة مقارنة)

د.رديـنة محمد رضا مجيد كربول

الشعبة : ج – د

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: مقدمة عامة عن اساس الموضوع
الاسبوع الثاني: مفهوم نظام الوصايا (تعريف وخصائص وانواع)
الاسبوع الثالث: طبيعة نظام الوصايا وتمييزه عما يشتبه به
الاسبوع الرابع: شروط الوصايا
الاسبوع الخامس: نطاق نظام الوصايا على الاموال
الاسبوع السادس: حدود سلطة الوصي على الاموال
الاسبوع السابع: نطاق نظام الوصايا على الاشخاص
الاسبوع الثامن: شروط سريان نظام الوصايا على الاشخاص
الاسبوع التاسع: الاشخاص الذين يقرر القانون خضوعهم لنظام الوصايا
الاسبوع العاشر: سلطة الوصي بالادارة والتصرف
الاسبوع الحادي عشر: سلطة الوصي في ادارة اموال المحجور
الاسبوع الثاني عشر: سلطة اوصي في التصرف باموال المحجور
الاسبوع الثالث عشر: الرقابة على سلطة التصرف والادارة
الاسبوع الرابع عشر: انتهاء الوصايا
الاسبوع الخامس عشر: وقف الوصايا

المصادر

1 . علي حسب اللّه، الولاية على المال والتعامل بالدين في الشريعة الاسلامية، معهد البحوث والدراسات العربية ــ القاهرة، 1967.

2.القاضي رحيم حسن العكيلي، النيابة عن ناقص الاهلية او فاقدها امام القضاء، منشور في مجلة القضاء نقابة المحامين، العدد(1،2)، السنة 57، 2002.

3. عزيز كاظم جبر، احكام الولاية على مال الصغير بين القانون المدني وقانون رعاية القاصرين رقم (78) لسنة 1980، منشور في مجلة القانون المقارن، العدد(31) لسنة2002.

عنوان المقرر العام (شرح قانون الاحوال الشخصية د.احمد الكبيسي)

المصادر :

1 د. احمد الكبيسي، الأحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون، مطبعة الإرشاد ـ بغداد، بدون سنة طبع.

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

يعالج البحث مسالة مهمة تدور حول المحجور عليهم من جهة وإدارة أموالهم من جهة أخرى، فالحجر حالة تمر بالإنسان لنقص في أهليته أو انعدامها كالصغير أو المجنون والمعتوه ومن حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية، فهؤلاء ومن في حكمهم غير قادرين على رعاية شؤونهم الخاصة من نفس ومال، فيولى عليهم لذلك السبب.

وما يهمنا في بحثنا هذا هو ولاية المال وأدارته نيابة عن المحجور عليهم الى حين بلوغهم أو زوال سبب حجرهم لأسباب وغايات مهمة يمكن ان تتعلق بتوجيه الشارع لتلك الحماية، فقد قال تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا قَوْلًا مَّعْرُوفًا، وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾

ثم أن القيمة الاقتصادية الكبيرة للمال، وما يشكله للمجتمع من أهمية كبيرة، فمجموع ما للقاصرين من أموال يجب رعايتها وحمايتها من أيدي المبذرين والخائنين وسيئي التصرف، حماية لحق القاصرين من جهة وحق المجتمع من جهة أخرى.

ولان العناية بأموال الأيتام من المبادئ السامية التي قررتها الشرائع السماوية والوضعية، وان المحافظة على أموال اليتيم وتسليمها إليه بعد رشده لعمل أنساني عظيم يرتاح إليه الضمير الحي، لهذا جاء غرض البحث في الولاية على المال.

وجدير بكل من له علاقة ارثية بقاصر أن يفكر في مستقبل إدارة أموال هذا القاصر وينظم أموره ويسويها دفعا لما قد يحدث بعد وفاته من ضياع لأموال قاصريه، وقد يفكر بعضهم في مستقبل أطفاله فيضمن حياته مقابل مبلغ كبير ليُنفَق عليهم بعد وفاته وقليلون هم الذين يفكرون بالطريقة التي سيدار بموجبها هذا المبلغ وكيفية إنفاقه عليهم.

القانون الدولي الخاص

عنوان المقرر الخاص: منهج الاسناد في تحديد القانون الواجب التطبيق

الشعبة : ب / هـ

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: الإطار المفاهيمي لتنازع القوانين
الاسبوع الثاني: نشأة قواعد الإسناد وتطورها التاريخي
الاسبوع الثالث: مفهوم قواعد الإسناد
الاسبوع الرابع: الطبيعة القانونية لقواعد الإسناد
الاسبوع الخامس: عناصر قاعدة الإسناد
الاسبوع السادس: هيكلية قواعد الاسناد
الاسبوع السابع: اساليب الإسناد
الاسبوع الثامن: صور الإسناد
الاسبوع التاسع: المنهج السافيني في الاسناد
الاسبوع العاشر: منهج باتيفول في الاسناد
الاسبوع الحادي عشر: المنهج الأمريكي في الاسناد
الاسبوع الثاني عشر: العوامل المؤثرة في الاسناد
الاسبوع الثالث عشر: تطبيقات قواعد الاسناد في القانون العراقي
الاسبوع الرابع عشر: تطبيقات قواعد الاسناد في القانون المقارن
الاسبوع الخامس عشر: تقييم موقف المشرع العراقي

المصادر

1 احمد عبد الكريم، سلامة علم قاعدة التنازع و الاختيا بين الشرائع اصولا و منهاجا، مكتبة الجلاء، القاهرة،١٩٩٦.

عنوان المقرر العام (تتازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الاحكام الاجنبية)

المصادر :

1 دكتور حسن الهداوي و دكتور غالب علي الداودي، تتازع القوانين و تنازع الاختصاص القضائي الدولي و تنفيذ الاحكام الأجنبية، مطبعة جامعة بغداد،١٩٨٢.

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

منهج الإسناد هو أحد مناهج القانون الدولي الخاص ويُستخدم لتحديد القانون الواجب التطبيق على العلاقة القانونية ذات العنصر الأجنبي.

يقوم هذا المنهج على قاعدة الإسناد التي تربط العلاقة القانونية بضابط معين كالجنسية أو الموطن أو مكان إبرام العقد.

وتتكون قاعدة الإسناد من شقين: الفرض الذي يحدد نوع العلاقة، والجزاء الذي يحدد القانون المختص.

لا يعالج منهج الإسناد موضوع النزاع مباشرة، بل يحدد القانون الذي يتولى معالجته.

ويتميز بالحياد، إذ قد يؤدي إلى تطبيق قانون وطني أو أجنبي بحسب ضابط الإسناد.

ويهدف إلى تحقيق الاستقرار القانوني واحترام التوقعات المشروعة للأطراف.

ومع ذلك، قد يُستبعد تطبيق القانون الأجنبي إذا خالف النظام العام في دولة القاضي.

القانون الدولي الخاص

عنوان المقرر الخاص: المعاملات الدولية لحركة الاجانب .

أ . م . د. باسم ذهيب خلف

الشعبة : ب – ج

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: الاطار المفاهيمي وتحديد صفة الاجنبي .
الاسبوع الثاني: الشخصية القانونية للاجنبي (الطبيعية والمعنوية)
الاسبوع الثالث: المعاملة الدولية وتحسين المركز القانوني للاجنبي .
الاسبوع الرابع: القيود السيادية على دخول واقامة الاجانب .
الاسبوع الخامس: القيود الدولية (العرفية والاتفاقية) .
الاسبوع السادس: النظام القانوني لدخول الاجانب (شروط ووثائق)
الاسبوع السابع: صور وتكييف حق الاقامة للاجنبي .
الاسبوع الثامن: الالتزامات المالية والضريبية للاجنبي .
الاسبوع التاسع: الالتزامات الادارية والقانونية (احترام النظام العام)
الاسبوع العاشر: الخروج الاختياري وتنظيمه القانوني .
الاسبوع الحادي عشر: الطبيعة القانونية لقرار الابعاد.
الاسبوع الثاني عشر: أسباب البعاد والسلطة المختصة .
الاسبوع الثالث عشر: اجراءات تنفيذ الابعاد والجزاءات المترتبة .
الاسبوع الرابع عشر: الاثار القانونية المترتبة على الابعاد .
الاسبوع الخامس عشر: الرقابة القضائية والادارية على قرارات الاقامة والابعاد .

المصادر

1 _ د حفيظة السد حداد ، الجنسية ومركز الاجانب ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ،2017

عنوان المقرر العام (القانون الدولي الخاص : مركز الاجانب ، التنازع الدولي للقوانين ، تنازع الاختصاص القضائي الدولي)

المصادر :

1 – د عبد الرسول عبد الرضا الاسدي .

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته :

يهدف هذا المقرر الدراسي إلى تقديم معالجة قانونية تحليلية ومقارنة لمركز "الأجنبي" في القانون الدولي الخاص، مع التركيز بشكل دقيق على إشكالية التوازن بين مبدأ "سيادة الدولة" وسلطتها التقديرية في حماية أمنها ومصالحها الوطنية من جهة، وبين مبادئ "حقوق الإنسان" والمواثيق الدولية التي تكفل حرية التنقل والإقامة من جهة أخرى.

يستعرض المقرر الرحلة القانونية الكاملة للأجنبي، بدءاً من لحظة تحديد صفته وتمييزه عن الوطني، مروراً بإجراءات دخوله عبر المنافذ الحدودية والوثائق اللازمة لذلك (جوازات، سمات)، وصولاً إلى استقراره عبر أنواع الإقامة المختلفة وما يترتب عليها من حقوق والتزامات مالية وإدارية. وينتهي المقرر بمناقشة آليات خروج الأجنبي، سواء كان خروجاً طوعياً أو جبرياً عبر قرارات الإبعاد والطرد، مع التركيز على الضمانات القضائية المتاحة له. يعتمد المقرر بشكل أساسي على تحليل نصوص قانون إقامة الأجانب العراقي رقم (76) لسنة 2017 ومقارنته بتشريعات دول الجوار والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

القانون الدولي الخاص

عنوان المقرر الخاص: فكرة التنازع الزمني في نطاق القانون الدولي الخاص

الأستاذ الدكتور علاء حسين علي شبع

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الأسبوع الأول: فلسفة عامل الزمن في قواعد تنازع القوانين
الأسبوع الثاني:مضمون فكرة التنازع الزمني بين قواعد التنازع
الأسبوع الثالث: فروض قيام التنازع الزمني بين قواعد التنازع
الأسبوع الرابع: شروط قيام التنازع الزمني بين قواعد التنازع
الأسبوع الخامس: حلول التنازع الزمني بين قواعد التنازع
الأسبوع السادس: التنازع المتحرك لقواعد تنازع القوانين
الأسبوع السابع: التمييز بين التنازع الزمني لقواعد التنازع والتنازع المتحرك
الأسبوع الثامن: الحلول التشريعية والاجتهادية لحل التنازع المتحرك
الأسبوع التاسع:النطاق الزمني لقواعد القانون الاجنبي
الأسبوع العاشر: مضمون التنازع الزمني للقانون الأجنبي
الأسبوع الحادي عشر:شروط قيام التنازع الزمني بين قواعد القانون الاجنبي
الأسبوع الثاني عشر: حل التنازع الزمني للقانون الاجنبي
الأسبوع الثالث عشر: التنازع الزمني في القانون الواجب التطبيق على العقود الدولية
الأسبوع الرابع عشر: التثبيت الزمني التشريعي والاتفاقي لقانون الإرادة في العقود
الأسبوع الخامس عشر: موقف القضاء الوطني والتحكيم الدولي من التنازع الزمني

مصادر المقرر الخاص:

1. د. ابراهيم احمد ابراهيم – اطار القانون الدولي الخاص – مجلة العلوم القانونية والاقتصادية الصادرة عن كلية الحقوق – جامعة عين شمس – السنة 25 – العدد 1و 2 – شباط – 1983.
2. د . احمد صادق القشيري – نطاق وطبيعة القانون للدولي الخاص – مجلة العلوم القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة عين شمس – السنة العاشرة – العدد الاول – 1968.
3. احمد عبد الكريم سلامة , القانون الدولي الخاص, الطبعة الاولى, دار النهضة العربية , القاهرة ,2008.
4. د. عز الدين عبداللّه – تنازع القوانين في التشريعات الحديثة لبعض الدول الاشتراكية – مجلة مصر المعاصرة – مطبعة الاهرام – القاهرة –1971.
5. د. فؤاد عبد المنعم رياض ود. سامية راشد – تنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي – دار النهضة العربية – 1994.

عنوان المقرر العام : القانون الدولي الخاص

(تنازع الاختصاص التشريعي * تنازع الاختصاص القضائي الدولي * تنفيذ الاحكام الاجنبية)

مصادر المقرر العام:

1- د. عبد الرسول عبد الرضا الاسدي , القانون الدولي الخاص (الجنسية , الموطن , مركز الأجانب , التنازع الدولي للقوانين, تنازع الاختصاص القضائي الدولي) , مكتبة السنهوري , بغداد,2017.

2- د. عباس زبون العبودي , تنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية – دراسة مقارنة طبقاً لأحكام القانوني

الدولي الخاص المقارن وأحكام القانون العراقي الطبعة الأولى , مكتبة السنهوري , لبنان – بيروت , 2015.

بيان أهمية اختيار الموضوع:

تتسم قواعد تنازع القوانين في القانون الدولي الخاص كغيرها من القواعد القانونية الاخرى, بانها ليست عالمية السلطان ولا سرمدية التطبيق, وانما هي قواعد نسبية في مجال سلطانها المكاني ومؤقتة في تطبيقها الزماني ,مما يتعين على القاضي الذي يفصل في منازعات العلاقات الخاصة الدولية للافراد ان يعتد على وجه الخصوص بعنصر الزمن او الوقت الذي يكون فيه هذا النوع من القواعد القانونية واجبة التطبيق وما حكم صدور قاعدة جيدة على حكم نفاذ القواعد السابقة .اذ يؤدي هذا التنازع الزمني بين قواعد الاسناد الى اثار خطيرة على الحل النهائي للنزاع بسبب تباين او اختلاف ضوابط الاسناد او الاختيار بين القاعدتين السابقة والجديدة او بسبب تغيير الاحكام الموضوعية في القانون الاجنبي الواجب التطبيق حتى وان كان هذا القانون الاخير من اختيار الافراد أنفسهم فان فرض التنازع الزمني يبقى قائما مما يستوجب حلولا قانونية للتصدي لهذه الفروض في القانون الدولي الخاص.

المادة اللغة الإنكليزية

د. فؤاد جابر كاظم

الشعبة: د – هـ

Tort Law: The contents:

First week: What is Tort law?

Second week: Liability Law

Third week: Two Kinds of Justice

Fourth week: Fault Liability, The Common Law Approach

Fifth week: The Civil law Approach

Sixth week: Strict Liability

Seventh week: Liability for Damage Caused by Other Persons

Eighth week: Liability Without Tort-Feasor

Ninth week: Mechanisms for the Distribution of Damage

Tenth week: Damage Funds and Limitations

Eleventh week: Who Can Shift Their Damage?

Twelfth week: Contributory Negligence

Thirteenth week: Recoverable Damage

Fourteenth week: Causation

Fifteenth week: Conclusion

المصادر: مقدمة الى القانون بالإنكليزية

Jaap Hage, Antonia Waltermann, Bram Akkermans (Editors): An Introduction to Law, second Edition, Springer, Electronic Copy PP. 110-128

Tort Law

Sometimes events cause damage. For example, a car accident causes bodily harm to the persons involved and material harm to the owners of the cars. This harm, from the legal point of view, is called damage. This course presents the main questions that Tort law seeks to answer. After completing this course, student should be able to understand the meaning of Tort law and its main concepts and terms. Also students should be able to understand the rules and principles concerning liability and fault in actions for negligence and occupiers' liability, and associated remedies.

مادة قانونية باللغة الانكليزية

عنوان المقرر الخاص: مادة قانونية باللغة الانكليزية

أ. د ضمير حسين ناصر المعموري

الشعبة :آ/ ب / ج.

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي الثاني	
الاسبوع الأول:	Discharge of contract
الاسبوع الثاني:	Discharge by performance
الاسبوع الثالث:	Exceptions to the rule on complete performance
الاسبوع الرابع:	Severable contracts
الاسبوع الخامس:	slight breach of implied /Substantial performance terms
الاسبوع السادس:	the acceptance of partial performance
الاسبوع السابع:	Discharge by agreement
الاسبوع الثامن:	Discharge by frustration
الاسبوع التاسع:	effect of frustration
الاسبوع العاشر :	force majeure clauses
الاسبوع الحادي عشر:	discharge by breach
الاسبوع الثاني عشر:	consequences of breach
الاسبوع الثالث عشر:	remedies for breach of contract
الاسبوع الرابع عشر:	review
الاسبوع الخامس عشر	exam:

عنوان المقرر الخاص (مادة قانونية باللغة الانكليزية)

المصادر

1- English legal system and obligations by lawrance Emeka Modem.

عنوان المقرر العام (نفس المقرر)

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

تقديم عرض عام عن اهمية انحلال العقد في القانون الانكلوسكسوني من خلال بيان مفاهيم طرق انقضاء الالتزام القانوني بصورة طبيعية من خلال التنفيذ سواء كان كليا ام جزئيا وانقضاء العقد بالتراضي او ما يسمى بالتفاسخ او الاقالة، وكذلك انحلال العقد بالقوة القاهرة او استحالة التنفيذ.

قواعد اللغة الانكليزية

عنوان المقرر الخاص: مادة قانونية باللغة الانكليزية

أ. د ضمير حسين ناصر المعموري

الشعبة :آ/ ب / ج

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي الثاني	
الاسبوع الأول:	present simple tense
الاسبوع الثاني:	the future simple tense
الاسبوع الثالث:	the present continuous tense
الاسبوع الرابع:	the present perfect tense
الاسبوع الخامس:	the use of since and for
الاسبوع السادس:	the present perfect continuous tense
الاسبوع السابع:	the past perfect tense
الاسبوع الثامن:	notes
الاسبوع التاسع:	passive voice
الاسبوع العاشر :	present
الاسبوع الحادي عشر:	the first pattern
الاسبوع الثاني عش	the second pattern
الاسبوع الثالث عشر :	the third pattern
الاسبوع الرابع عشر	the fourth pattern
الاسبوع الخامس عشر	exam:

عنوان المقرر الخاص (مادة قانونية باللغة الانكليزية)

المصادر

1-Auniversity Grammar of English, by Randolph Quirk

عنوان المقرر العام (نفس المقرر)

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

عرض ازمنة الفعل في اللغة الإنكليزية كل من زمن المضارع والماضي والمستقبل في صوره البسيطة والتامة والمستمرة مع بناء الفعل للمجهول في كل من الازمنة الثلاث.

منهج البحث القانوني

عنوان المقرر الخاص: اصول اعداد البحوث والرسائل والاطاريح القانونية

اسم التدريسي: أ. د غسان عبيد محمد

الشعبة : ج –د

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: التعريف بمنهج البحث القانوني
الاسبوع الثاني: أنواع مناهج البحث العلمي
الاسبوع الثالث: طرفا البحث القانوني
الاسبوع الرابع: اختيار مشكلة البحث
الاسبوع الخامس: تطبيق عملي –التعليق على الاحكام القضائية
الاسبوع السادس: صياغة عنوان البحث القانوني
الاسبوع السابع: صياغة فروض البحث القانوني
الاسبوع الثامن: اختبار للطلبة
الاسبوع التاسع: المكتبة القانونية
الاسبوع العاشر: المراجع والمصادر القانونية التقليدية والالكترونية– القانون المقارن
الاسبوع الحادي عشر: تطبيق عملي – التعليق على الاحكام القضائية
الاسبوع الثاني عشر: اساسيات اعداد خطة البحث القانوني
الاسبوع الثالث عشر: الهيكل العام لخطة البحث
الاسبوع الرابع عشر: تدوين المعلومات من المصادر والمراجع
الاسبوع الخامس عشر: الاستبيان

المصادر

1 – د عمار عباس الحسيني , منهج البحث القانوني, ط2 , منشورات زين الحقوقية 2021 .

عنوان المقرر العام (منهج البحث القانوني)

المصادر :

1 – د. عصمت عبد المجيد بكر , اصول البحث القانوني , الطبعة الثانية , بغداد , مطبعة الزمان , 1999 .

2 – د عمار عباس الحسيني , منهج البحث القانوني, ط2 , منشورات زين الحقوقية 2021

3 – د.اصول البحث القانوني التقليدي والالكتروني ,ط3 ,مكتبة السنهوري ,2017.

4 – د.نافع بحر سلطان ,رفيق الباحث في القانون الخاص (كلمات في البحث القانوني)الجزء الاول ,مكتبة السنهوري,2022

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

1 – تعريف طلبة الدراسات العليا / الماجستير بماهية منهج البحث القانوني وأهميته وصوره ومستوياته ومناهجه .

2 – تعريف طلبة الدراسات العليا / الماجستير بأطراف البحث القانوني .

3 – تعليم طلبة الدراسات العليا / الماجستير كيفية اختيار مشكلة البحث القانوني وصياغة عنوانه وفروضه مع الاهتمام بالتدريب على الية التعليق على الاحكام القضائية

4 – تعريف طلبة الدراسات العليا / الماجستير بالمكتبة القانونية والمراجع ودورها في البحث القانوني – الاطلاع على القانون المقارن وكيفية توظيفه في البحث العلمي

5 – افهام طلبة الدراسات العليا / الماجستير بكيفية اعداد خطة البحث القانوني .

6 – افهام طلبة الدراسات العليا / الماجستير الاسلوب الامثل في كتابة رسالة الماجستير .

منهج البحث العلمي

عنوان المقرر الخاص: أصول وخطوات البحث قانوني

ا.م.د محمد عامر شنجار

الشعبة : أ، ب ، هـ

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: مفاهيم اساسية في البحث العلمي (المنهج، المنهجية، البحث، العلم، المعرفة، التفكير، اهداف وخصائص البحث العلمي، الفن، النظرية، القانون، المصطلح، المفهوم، التعريف، المتغير الانموذج، الذاتية، الموضوعية)
الاسبوع الثاني: ثلاثية البحث الجيد، الباحث الناجح والاشراف العلمي الرصين، اخلاقيات البحث العلمي.
الاسبوع الثالث: خطوات اعداد البحث العلمي(اختيار العنوان، تحديد المشكلة، القراءات الاستطلاعية، صياغة الفرضيات، تصميم خطة البحث، ومنهجيته)
الاسبوع الرابع: القراءة ومراحلها
الاسبوع الخامس: مهارات كتابة البحث القانوني
الاسبوع السادس: المكتبة وآلية استخدامها في البحث العلمي وفهرسة المصادر
الاسبوع السابع: جمع المعلومات وطرق توثيقها وكيفية استخدامها
الاسبوع الثامن: الترقيم والتنقيط واستخدام اتجاهات التشريع والفقه والقضاء في الدراسة المقارنة
الاسبوع التاسع: هوامش البحث القانوني
الاسبوع العاشر: كتابة الشكل النهائي للبحث العلمي
الاسبوع الحادي عشر: تقويم البحث القانوني ومناقشته
الاسبوع الثاني عشر: حلقة نقاشية ومهارات استعمال الحاسوب والتكنولوجيا
الاسبوع الثالث عشر: ورشة عمل
الاسبوع الرابع عشر: ورشة عمل
الاسبوع الخامس عشر: امتحان نهاية الكورس

المصادر

1- عامر ابراهيم قنديلجي، منهجية البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار اليازوري العلمية، عمان، 2013.
2- مجموعة مؤلفين، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019.
3- محمود خلف، اساليب ومناهج البحث العلمي في العلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية، جامعة البلقاء التطبيقية، الاردن، 2012.
4- عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.

عنوان المقرر العام (منهج البحث القانوني)

المصادر :

1- عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

ان مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية هي المناهج التي تستند على طرق واساليب منظمة ومرتبة ومتسلسلة حيث يقوم الباحث القانوني في الاعتماد بدراسته على احدى الفروع القانونية التي تعد من ابرز المجالات التي تلامس حياة الناس وان الغرض الاساس من دراسة مناهج البحث العلمي القانوني هو البحث في مجال قانوني للوصول الى الحلول الصحيحة ولتكون الدراسة قريبة من الواقع بنتائجها واهمية دراسة منهج البحث القانوني تتجسد بالمساعدة على وضع الاجراءات والاساليب والادوات والمناهج العلمية والتمكن من استخدام الموضوعات والإشكاليات التي تتعلق بعلوم القانون ومن ثم الحصول على النتائج الواقعية والمعقولة فضلا عن تمكين الطالب من اعداد بحث او رسالة ماجستير او اطروحة دكتوراه في اختصاص القانون بطرق منهجية حديثة وفقا لاصول البحث القانوني السليم.

دراسة الدكتوراه

القانون المدني

عنوان المقرر الخاص: أساس المسؤولية عن الالتزام بما لم ينص عليه القانون

ا.د عزيز كاظم جبر

الشعبة: ب – ج

المفردات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: التعريف بالمسؤولية المدنية (أنواع المسؤولية) (أ- المسؤولية العقدية ب- المسؤولية التقصيرية)
الاسبوع الثاني: التمييز بين المسؤوليتين (العقدية والتقصيرية) (الجمع بين المسؤولتين – الخيرة بين المسؤولتين)
الاسبوع الثالث: تطور المسؤولية المدنية (من الناحية الفقهية – من الناحية التشريعية) .
الاسبوع الرابع: في معنى الخطأ الموجب لقيام المسؤولية التقصيرية فقهاً وقانوناً .
الاسبوع الخامس: أنواع الخطأ التقصيري (1- الخطأ العمد وغير العمد 2- الخطأ الجسيم وغير الجسيم 3- الخطأ الجنائي والمدني)
الاسبوع السادس: الخطأ الإيجابي والخطأ السلبي.
الاسبوع السابع: عناصر الخطأ (العنصر المادي – العنصر المعنوي)
الاسبوع الثامن: نطاق العنصر المادي للخطأ (1- في الواجبات المنصوص عليها قانوناً 2- في الواجبات غير المنصوص عليها قانوناً)
الاسبوع التاسع: تحديد أساس المسؤولية أستناداً الى المبادئ العامة للقانون.
الاسبوع العاشر: تحديد أساس المسؤولية إستناداً الى قواعد الاخلاق.
الاسبوع الحادي عشر: تحديد أساس المسؤولية أستناداً الى (1- التزام قانوني عام بعدم الاضرار بالغير 2- فكرة السلوك العام)
الاسبوع الثاني عشر: تحديد أساس المسؤولية إستناداً الى فكرة الواجبات القانونية المقابلة لحقوق الاخرين .
الاسبوع الثالث عشر: معيار التفرقة بين الظروف الظاهرة والظروف الغير الظاهرة
الاسبوع الرابع عشر: أهمية العادات والتقاليد في تعيين مدى الواجبات القانونية.
الاسبوع الخامس عشر: مراجعة شاملة للمواضيع مع مناقشة اهم نتائج البحث.

عنوان المقرر العام (مصادر الالتزام – احكام الالتزام – الحقوق العينية الاصلية)

المصادر:

1– د عبد المجيد الحكيم ، 1970

2– د درع حماد عبد ،2018

المصادر

1 –.د حسن الخطيب ، نطاق المسؤولية المدنية والتقصيرية والتعاقدية ، في القانون الفرنسي والقانون

العراقي ،1955.

2– د. سليمان مرقس، الوافي في مشرع القانون المدني ، ج2، في الالتزامات ، المجلد الثاني ، في الفصل

والمسؤولية المدنية، ط5، 1988.

3– د. عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، مصادر الالتزام ، دار احباء التراث العربي ،بيروت

، لبنان بدون سنة طبع .

4–د. عبد المجيد الحكيم ، مصادر الالتزام ، المكتبة القانونية ، بغداد ، 1977.

5 – د.جميل الشرقاوي ، النظرية العامة للالتزام ، الكتاب الأول ، مصادر الالتزام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،

1974.

6 –د. عبد السلام ذهني بك ، الالتزامات ، بدون سنة طبع .

7 – د. عزيز كاظم جبر / الضرر المرتد وتعويضه في المسؤولية التقصيرية، عمان ، الأردن 1998.

8- د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل ، المسؤولية المدنية بين التقييد والاطلاق ، دار النهضة العربية ، 1980.

9- د. عاطف النقيب / النظرية العامة للمسؤولية عن الفعل الشخصي، منشورات عويدات ،ط، 1983.

10- د. سعدون العامري ، تعويض الضرر الادبي في المسؤولية التقصيرية، مركز البحوث القانونية، بغداد ،1981.

أهمية الموضوع

تجنب المشرعون في مختلف البلاد الإشارة الى تعريف الخطأ بوصفه محور المسؤولية المدنية وركيزتها الأساسية تاركة ذلك لاراء الفقهاء واجتهاداتهم لانه من مهامهم الريئسة قبل ان يكون من مهام المشرع ، الا أن تلك الآراء قد اختلفت أختلافاً واضحاً في هذه المسالة كغيرها من المسائل، فمن النادر أن تجد امراً متفقاً عليه من آمور القانون . اللهم الا في بعض المبادئ العامة التي تحكم الضمير الإنساني . فلا خلاف في ان المتهم بريء حتى تثبت أدانته بمحاكمه عادلة، وان الضرورات تبيح المحضورات ولكن تقدر بقدرها . وان من حق المتضرر ان يحصل على ما يجبر به ضرره ماديـاً كان ام ادبيـاً. وهذا يستلزم وجود الخطأ بعنصريه المادي والمعنوي. ويتمثل العنصر المادي في السلوك المنحرف الذي يؤدي الى قيام المسؤولية ، وهو تعد يتم فيه خرق قاعدة قانونية تفرض على الجميع التزاماً بتجنب ذلك السلوك للحيوله دون الاضرار بالغير ، واذا كان هذا الامر واضحاً فيما يفرضه القانون . فما بالك بالواجبات التي لم ينص عليها. وهل يعد عدم القيام بما لم يفرضه القانون خطأ موجباً لقيام المسؤولية التقصيرية . وكيف يتم تحديد نطاقه المادي. هذا هو موضوع بحثنا .

ومن اللّه التوفيق

القانون المدني

عنوان المقرر الخاص: متطلبات تحقيق العدل التعاقدي في القانون العراقي مقارنة مع قانون العقود الفرنسي لعام 2016 وتعديلاته

أ. د. منصور حاتم محسن

الشعبة : أ

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: المفهوم العام للتعاقد
الاسبوع الثاني: معنى العدل التعاقدي وتمييزه عن العدل التبادلي
الاسبوع الثالث: الأركان الواجب توافرها لتحقيق العدل التعاقدي
الاسبوع الرابع: نطاق التغيير في مضمون العقد لتحقيق العدل التعاقدي
الاسبوع الخامس: استبعاد الشرط المقترن بالعقد لتحقيق العدل التعاقدي
الاسبوع السادس: الوسائل التشريعية لاستبعاد الشرط المقترن بالعقد لتحقيق العدل التعاقدي
الاسبوع السابع: دور المشرع في تحقيق العدل التعاقدي
الاسبوع الثامن: دور القاضي في تحقيق العدل التعاقدي
الاسبوع التاسع: دور إرادة المتعاقدين في تحقيق التعاقدي في جميع مراحل التعاقد
الاسبوع العاشر: الأثر المترتب على التدخل التشريعي في تحقيق العدل التعاقدي
الاسبوع الحادي عشر: التضامن العقدي وحسن النية ودورهما في تحقيق العدل التعاقدي
الاسبوع الثاني عشر: النظام العام العقدي ودوره في تحقيق العدل التعاقدي
الاسبوع الثالث عشر: الأسس الجديدة في قانون العقود الفرنسي لتحقيق العدل التعاقدي
الاسبوع الرابع عشر: المفهوم الخاص للتعاقد على وفق متطلبات تحقيق العدل التعاقدي
الاسبوع الخامس عشر: المقترحات الخاصة لتطويع مفهوم التعاقد على وفق متطلبات تحقيق العدل التعاقدي

المصادر

1. د. عبد الفتاح حجازي محمد حجازي / ازمة العقد ـــ دراسة مقارنة / أطروحة دكتوراه في جامعة بغداد / 1988

2. د. زمام جمعة / العدالة العقدية في القانون الجزائري / اطروحة دكتوراه في جامعة الجزائر / 2014

3. د. رياض احمد عبد الغفور / العدالة العقدية ـــ دراسة في قاعدية العدالة ودورها في العقود المدنية / اطروحة دكتوراه في جامعة النهرين / 2020

4. د. راقية عبد الجبار / سلطة القاضي في تعديل العقد / اطروحة دكتوراه/ كلية القانون، جامعة بغداد / 2000

5. د. ريما فرج مكي / تصحيح العقد / الطبعة الأولى / شركة المؤسسة الحديثة للكتاب / لبنان / 2001

6. د. عبد الرزاق السنهوري / الوسيط في شرح القانون المدني / الجزء الاول والثاني / لبنان / 2000

7. د. عبد العزيز المرسي حمود / انقاص التصرف القانوني في القانون المدني المصري / القاهرة / طبعة 2006

8. د محمد حسن قاسم / القانون المدني / العقد / المجلد الأول والمجلد الثاني/ لبنان / 2018

9. جاك غستان / المطول في القانون المدني / تكوين العقد / ترجمة منصور القاضي / الطبعة الاولى / المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع / 2000

10. د. حسن علي الذنون / فلسفة القانون / الطبعة الاولى / مطبعة العاني / بغداد / 1975

11. حسن عبد الباسط جميعي / اثر عدم التكافؤ بين المتعاقدين على شروط العقد / دار النهضة / مصر / 1991

عنوان المقرر العام (مصادر الالتزام واحكام الالتزام والحقوق العينية الاصلية)

المصادر:

1. (الوجيز في شرح القانون المدني / مصادر الالتزام واحكام الالتزام / د. عبد المجيد الحكيم، الأستاذ عبد الباقي البكري، الأستاذ المساعد محمد طه البشير / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / 1980

2. د. غني حسون طه ـــ الأستاذ محمد طه البشير / مكتبة السنهوري / بغداد / 2018

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته :

في الأنظمة القانونية المعاصرة أدت العدالة أدواراً متعددة في القانون المدني والتشبّع بروح الإنصاف في وضعه الأحكام, والارتقاء والسمو بالتنظيم الاجتماعي فيما يشرعه. وإن المشرع أحيانا يحيل القاضي إلى قواعد العدالة في تكملة النقص في النص التشريعي, وإيجاد حل للقضية المعروضة أمامه, عند افتقاد الحل في المصادر الاخرى. تظهر ادوار العدالة في جميع مراحل العلاقة العقدية وما قبلها, بدءاً من مرحلة التفاوض, وصولاً إلى مرحلة إبرام العقد, ومرورا بتنفيذه, وانتهاءً في انقضائه. إذ يمارس القاضي دوراً ايجابياً نشطاً في توظيفها في هذه المراحل و أهمية موضوع الدراسة تتمثل في التعرف على دور العدالة في العقود المدنية, إضافة إلى بيان دورها في النصوص القانونية التي تحكم العقود. و يُسهم هذا الموضوع في رسم ملامح جديدة لقانون العقود من خلال الموازنة وتحديد إطار العلاقة التعاقدية بين احترام مبدأ سلطان الإرادة واستقرار التعامل من جهة, وبين حماية التوازن العقدي وحماية الطرف الضعيف في العلاقة العقدية, من خلال تدخل المشرع أو القاضي. و محاولة الوصول إلى مفهوم واضح لفكرة العدالة وإجلاء الغموض الذي يشوبها.

القانون التجاري

عنوان المقرر الخاص: حالات فرض الوصايه على المصارف و اثارها القانونيه

أ.المتمرس.د.ابراهيم اسماعيل الربيعي الشعبة : أ,ج

أ.د.احمد سامي المعموري الشعبة: ب

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: المفهوم القانوني للوصايه ,تعريف الوصايه , خصائص الوصايه و اهدافها
الاسبوع الثاني: اطراف الوصايه (البنك المركزي)
الاسبوع الثالث: اطراف الوصايه (المصارف الخاضعه للوصايه)
الاسبوع الرابع: اطراف الوصايه (الوصي)
الاسبوع الخامس: حالات فرض الوصايه , الحالات الوجوبيه (عجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته الماليه عند استحقاقها)
الاسبوع السادس: وجود نقص في رأسمال المصرف و اقامه دعوى الافلاس عليه , ضمان استقرار المصارف
الاسبوع السابع: الحالات الجوازيه (عجز المصرف عن تنفيذ امر صادر اليه من قبل البنك المركزي و وجود نقص في رأسمال المصرف بنسبه 75٪ و ارتكاب المصرف جريمه من احد اداريه)
الاسبوع الثامن: الحصول على ترخيص بناءا على معلومات غير صحيحه و عدم مباشره المصرف لاعماله المصرفيه
الاسبوع التاسع: اداره المصرف باسلوب غير سليم و مخالفه المصرف للقانون و الانظمه و ضلوع المصرف في ارتكاب جريمه الاحتيال و غسل الاموال
الاسبوع العاشر: اثار الوصايه (اثر الوصايه على الشخصيه المعنويه و على وجود الهيئه العامه)
الاسبوع الحادي عشر: اثر الوصايه على مجلس الاداره و المدير المفوض
الاسبوع الثاني عشر: اثر الوصايه على الدعاوي القضائيه المرفوعه على المصرف
الاسبوع الثالث عشر: اثر الوصايه على حقوق المساهمين الماليه
الاسبوع الرابع عشر: اثر الوصايه على الحقوق غير الماليه
الاسبوع الخامس عشر: انتهاء الوصايه بقوه القانون و بقرار من البنك المركزي و عن طريق القضاء

المصادر

1- د. ابراهيم احمد , ايداع الاوراق الماليه في البنوك , وديعه الصكوك , الاسكندريه 2009

2- د.اسامه ابو الحسن , فكره التفويض العقابي , القاهره 2006

3- د. انطوان ناشف و خليل هندي , العمليات المصرفيه و السوق الماليه , طرابلس 2000

4- د. خالد ابراهيم التلاحمه , التشريعات الماليه و المصرفيه من الوجهه النظريه و العمليه , عمان 2004

5- د. خليل محمد حسن , اداره المصارف ,دراسه تطبيقيه في الصيرفه العراقيه , بغداد 1975

6- د.رفعت صدقي , عمليات المصارف و الاقتصاد , بيروت 2000

7- د.زينب سالم , المسؤوليه الجنائيه عن الاعمال البنكيه , الاسكندريه 2010

8- د.عبد الباسط كريم مولود , تداول الاوراق الماليه , منشورات الحلبي , بيروت 2009

9- د.عبد الحميد الشواربي , الافلاس , الاسكندريه 1988

10- د. عبد المطلب عبد الحميد , البنوك الشامله , عملياتها و ادارتها , الاسكندريه

11- د. عبد المنعم السيد علي و د. نزار سعد الدين , النقود و المصارف و الاسواق الماليه , عمان 2004

عنوان المقرر العام (الاوراق التجاريه و العمليات المصرفيه)

المصادر :

1- د.فائق الشماع و د.فوزي محمد سامي ,الاوراق التجاريه

2- **د. فائق الشماع , العمليات المصرفيه , الودائع النقديه**

3-

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

هناك حالات معينه لفرض الوصايه على المصارف منها الحالات الوجوبيه و الحالات الجوازيه فقد تحقق احدى هذه الحالات و تفرض الوصايه على المصارف و هذه الحالات تجعل من المصرف متعثر من القيام بواجباته المصرفيه و الائتمانيه مما يجعل البنك المركزي من فرض الوصايه عليه و ذلك عن طريق تعين وصي للمصرف المتعثر يقوم باداره المصرف و يحل مجلس الاداره و المدير المفوض و يقوم هو بالاداره من اجل انقاذ المصرف من الوصول الى حاله التصفيه و في الحالات التي يكون فيها الوصايه لا يكفي وصي واحد عند ذلك يتم تعين وصي اخر لمساعده الوصي الاول و ذلك من اجل القيام بواجباته و عندما لا يتمكن الوصي من انقاذ المصرف المتعثر من حاله التعثر يصار الى تصفيه المصرف عن طريق تقرير يرفعه الوصي الى البنك المركزي يوصي به بتصفيه المصرف و بعد ذلك يقوم البنك المركزي باجراءات التصفيه كون المصرف شركه تجاريه تنطبق عليه حاله التصفيه .

قانون الأحوال الشخصية

عنوان المقرر الخاص: الوصية والميراث وفق أحكام المدونة الشرعية

أ.د.ميري كاظم عبيد، أ.د.عبد الرزاق أحمد محمد

الشعبة : آ-ب- ج

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي	
الاسبوع الأول: التعريف بالوصية	المواد: 174-183
الاسبوع الثاني: شروط الموصي والموصى له	184، 205-209
الاسبوع الثالث: شروط المال الموصى به	185-204
الاسبوع الرابع: أحكام الوصي	210-225
الاسبوع الخامس: الوصية بالولاية على الطفل	226-232
الاسبوع السادس: ثبوت الوصية	233-238
الاسبوع السابع: مقدمات الميراث وموجباته	239-241
الاسبوع الثامن: أنواع السهام وأقسام الموارث	242-243
الاسبوع التاسع: موانع الإرث- ميراث من تقارن موتهم	244-255 / 331-334
الاسبوع العاشر: الميراث حسب الطبقات	256-266
الاسبوع الحادي عشر: الميراث حسب الطبقات	267-275
الاسبوع الثاني عشر: ميراث الطبقة الثانية	276-286
الاسبوع الثالث عشر: ميراث الطبقة الثانية	287-291
الاسبوع الرابع عشر: ميراث الطبقة الثالثة	292-306
الاسبوع الخامس عشر: ميراث الزوج والزوجة-الميراث بالولاء-الحمل والمفقود	307-330

عنوان المقرر العام (الوصية والميراث وفق أحكام الشريعة والقانون العراقي رقم188 وتعديلاته ومقارنة مع أحكام المدونة الشرعية)

المصادر :

9. مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية وفق المذهب الشيعي الجعفري.
10. سماحة السيد علي السيستاني، منهاج الصالحين.
11. الشيخ محمد جعفر شمس الدين، الوصية وأحكامها.
12. السيد عبد اللّه فحص، مستند القضاء الجعفري.
13. أبو القسم نجم الدين جعفر بن حسن الحلي (المحقق الحلي), المختصر النافع في فقه الإمامية, الطبعة الثالثة, دار الأضواء, بيروت, 1985م.
14. أبو القسم نجم الدين جعفر بن حسن الحلي (المحقق الحلي), شرائع الإسلام, الجزء الثالث.
15. علي الخامنئي, أجوبة الاستفتاءات, الجزء الثاني, مؤسسة آل البيت, بيروت, 1999م.
16. مصطفى الزلمي, أحكام الميراث والوصية وحق الانتقال.
17. محمد حسين الذهبي – الأحوال الشخصية بين مذاهب أهل السنة و مذهب الجعفرية – الطبعة الأولى 1958 بغداد .
18. محمد جواد مغنية – الأحوال الشخصية في المذاهب الخمسة / دار العلم للملايين – بيروت .

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

وفق أحكام المدونة الجعفرية في العراق تُنظَّم الوصية والميراث بما ينسجم مع فقه أهل البيت عليهم السلام. تُعدّ الوصية تصرفًا شرعيًا جائزًا للإنسان في حدود ثلث التركة، ولا تنفذ فيما زاد على الثلث إلا بموافقة الورثة. ويشترط في الوصية أن يكون الموصي كامل الأهلية، وأن تكون لمحل مشروع. أما الميراث فيثبت بوفاة المورّث حقيقةً أو حكمًا، ويُقسَّم المال على الورثة المستحقين حسب درجاتهم الشرعية من الأصول والفروع والزوجية. ويُقدَّم أصحاب الفروض ثم العصبة وفق الترتيب المقرر في الفقه الجعفري. ولا يرث القاتل عمدًا، كما تُراعى أحكام الردّ والحجب عند توزيع التركة.

القانون الدولي الخاص

عنوان المقرر الخاص: التنازع المشترك للقوانين (التنازع في اطار دول الاتحاد الأوربي أنموذج)

ا.د.عبد الرسول عبد الرضا الاسدي

الشعبة : ج – ب

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الأسبوع الأول :- التأصيل التاريخي للتنازع المشترك للقوانين
الاسبوع الثاني : مقومات التنازع المشترك للقوانين (الدينية ، القانونية)
الاسبوع الثالث: التعريف بالتنازع المشترك للقوانين
الاسبوع الرابع: معنى التنازع المشترك وطبيعته
الاسبوع الخامس: نطاق التنازع المشترك للقوانين
الاسبوع السادس: النطاق المكاني
الاسبوع السابع: النطاق الزماني
الاسبوع الثامن: النطاق الشخصي
الاسبوع التاسع: المجالات التطبيقية للتنازع المشترك لقوانين دول الاتحاد الاوربي
الاسبوع العاشر: المسائل الموضوعية
الاسبوع الحادي عشر: قواعد توزيع الدولي للأفراد
الاسبوع الثاني عشر: قواعد تنازع القوانين
الاسبوع الثالث عشر: المسائل الإجرائية
الاسبوع الرابع عشر: قواعد الاختصاص الدولي المباشر
الاسبوع الخامس عشر: قواعد الاختصاص الدولي غير المباشر

المصادر

أولا:- الكتب

1. **أحمد عبد الحليم عطية، تاريخ التشريع الروماني وأثره في أوروبا الوسيطة، دار النهضة العربية، 2000.**
2. **حسن الهداوي، التحكيم التجاري الدولي، دار الثقافة، عمّان، 2017.**

3. حسن الهداوي، القانون الدولي الخاص – تنازع القوانين الاردني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.
4. عبد الحميد الشواربي، التحكيم في منازعات التجارة الدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014.
5. عبد الرسول عبد الرضا الأسدي، القانون الدولي الخاص، دار السنهوري، بيروت / لبنان، 2018.
6. عبد اللَّه بدران، التحكيم وإجراءات تنفيذ أحكامه، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.
7. عبدالرزاق أحمد السنهوري، د. أحمد حشمت أبو ستيت، أصول القانون أوالمدخل لدراسة القانون، 2023.
8. محمد عبد الظاهر حسين، تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016.

ثانيا:– البحوث

1. أحمد يوسف القاضي، قواعد تنازع الاختصاص في القانون الدولي الخاص وأثر اتفاقيات لاهاي الحديثة، المجلة العربية للدراسات القانونية الدولية، العدد 9، 2021، صـ 134.
2. حسام الدين عبد اللَّه، توحيد القانون الواجب التطبيق وأثره في الاعتراف بالأحكام الأجنبية داخل الاتحاد الأوروبي، مجلة الدراسات القانونية الدولية، العدد 2، 2019، صـ 149.
3. عادل الطهراوي، تنازع القوانين في مسائل حماية الطفل في القانون الدولي الخاص، مجلة الحقوق الكويتية، العدد 4، 2018، صـ 611.
4. عبد الرحمن السالم، الضمانات القنصلية في تنفيذ الأحكام الأجنبية: دراسة مقارنة في ضوء اتفاقية فيينا 1963، مجلة القانون الدولي والإنساني، العدد 6،

2020، صـ 177.

5. عبد اللَّه بن ناصر السحيباني، القانون الواجب التطبيق في مسائل حماية الطفل في ضوء اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، المجلة السعودية للقانون الدولي، العدد 5، 2020، صـ 42.

6. عطية محمد عطية، أزمة السافينية: المنهج السافيني في فض تنازع القوانين بين الإبقاء والإلغاء، بحث منشور في مجلة أبحاث قانونية، المجلد 11، العدد 1، يونيو 2024م، ص 77.

7. فاطمة الزهراء عبد اللَّه، الاتجاهات الحديثة في تنظيم الاختصاص القضائي الدولي في الاتفاقيات متعددة الأطراف، مجلة دراسات قانونية، جامعة عين شمس، العدد 6، 2022، صـ 119.

8. فاطمة عبد السلام، الاختصاص القضائي في مسائل الأسرة وفق لائحة بروكسل الثانية، مجلة البحوث القانونية، جامعة عين شمس، العدد 43، 2021، ص 121–135.

9. فهد القحطاني، قواعد تنفيذ الأحكام الأجنبية في منازعات النقل الدولي بين دول الاتحاد الأوروبي، مجلة التجارة الدولية والنقل، جامعة باريس الثانية، العدد 3، 2022، صـ 88.

10. منى علي عبد الحميد، تنفيذ الأحكام الأجنبية في القانون الدولي الخاص الأوروبي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، العدد 3، 2020، صـ 271.

11. نادية عبد الحميد، الاختصاص القضائي الدولي في اتفاقيات لاهاي – دراسة تحليلية مقارنة مع لائحة بروكسل، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، العدد 3، 2020، صـ 201.

12. نادية عبد اللطيف، تطور قواعد الاختصاص القضائي في الاتحاد الأوروبي بين

اتفاقية بروكسل ولائحة بروكسل المعدلة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة القاهرة، العدد 85، 2017، ص 203–210.

13. نادية مراد، الاختصاص القضائي وتنفيذ الأحكام الأجنبية في ضوء اتفاقية لاهاي لعام 2019، مجلة القانون الدولي المعاصر، جامعة القاهرة، العدد 4، 2021، صـ 203.

14. نجلاء الشامي، التكامل القضائي الأوروبي في مجال الاعتراف بالأحكام الأجنبية، مجلة الدراسات القانونية الأوروبية، العدد 5، 2021، صـ 132.

ثالثا: – التقارير

1. تقارير الاتحاد الأوروبي بشأن آثار Brexit على القانون الدولي الخاص.

رابعا: – المصادر الاجنبية

أ– الكتب

1. Andrew Dickinson et al., The Brussels I Regulation Recast, Oxford University Press, 2015.
2. Andrew Dickinson, The Rome II Regulation, Oxford University Press, 2008.
3. Franco Ferrari – Diego P. Fernández Arroyo (eds.), Private International Law: Contemporary Challenges and Continuing Relevance, Edward Elgar Publishing, 2019.
4. M. Clarke – D. Yates, Carriage of Goods by Road, Sea and Air, Lloyd's of London Press, 2004.
5. Malcolm A. Clarke, Contracts of Carriage by Air, 4th Edition, Routledge, 2017.

6. Marian Hoeks, Multimodal Transport Law, Kluwer Law International, 2010.
A. R. Freeman, Nationality and International Law, Oxford University Press, 1939.
7. Rudolf Hübner, A History of Germanic Private Law, Little, Brown and Company, 1918.
8. Trevor C. Hartley, International Commercial Litigation, Cambridge University Press, 2009.
9. Ulrich Magnus – Peter Mankowski (eds.), Brussels I Regulation Recast: Commentary, Sellier, 2016.
10. Ulrich Magnus – Peter Mankowski (eds.), Brussels Ibis Regulation, Otto Schmidt Verlag, 2016.
11. Yuriy Yumashev, From the History of European Private Law, Kazan University Law Review, 2025

ب – البحوث

1. V. Jackson, The Hague Choice of Court Agreements Convention: Geographical and Temporal Scope, University of Pennsylvania Law Review, Vol. 165, No. 1 (2017.(
2. Jan von Hein, "External Relations of the EU – External Dimension of Rome I and Rome II," in The External Dimension of EU Private International Law, OUP, 2016.

3. Paul Lagarde, La Résidence Habituelle dans les Conventions de La Haye, RCDIP, 1997.
4. Remedies for infringements of EU law in legal relationships between private parties (LBF vol. 18) 2019.

ت – التقارير والمقالات

1. European Parliament, European Framework on Private International Law, Report No. PE 462.487, 2012.
2. Professor Sandra Kramer and her team, European Framework on Private International Law, European Parliament, 2012.
3. Sandra Kramer et al., European Framework on Private International Law, European Parliament, 2012.
4. Hans van Loon, Explanatory Report on the 1978 Hague Convention, HCCH Publications.

الأحكام القضائية –ث

1. Judgment of the Court of 17 May 1990 — Douglas Harvey Barber v Guardian Royal Exchange Assurance Group.
2. Judgment of the Court of 8 April 1976 — Gabrielle Defrenne v Sabena.

خامسا: – الاتفاقيات واللوائح الاوربية

أ– اتفاقيات ولاوائح القانون الواجب التطبيق (روما)

1. لائحة روما II لعام 2007 بشأن القانون الواجب التطبيق على الالتزامات غير التعاقدية.

2. لائحة روما I لعام 2008 بشأن القانون الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية .

3. لائحة روما III لعام 2010 بشأن القانون الواجب التطبيق على الطلاق والانفصال الزوجي.

ب- اتفاقيات لاهاي للقانون الدولي الخاص

1. اتفاقية لاهاي لعام 1978 بشأن الزواج وانحلال الزواج والانفصال.

2. اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية لاختطاف الأطفال دوليًا.

3. اتفاقية لاهاي لعام 1996 بشأن الولاية والمسؤولية الأبوية وحماية الأطفال.

4. اتفاقية لاهاي لعام 2005 بشأن اتفاقات الاختصاص القضائي في المعاملات المدنية والتجارية.

5. اتفاقية لاهاي لعام 2019 بشأن الاعتراف وتنفيذ الأحكام الأجنبية في المسائل المدنية والتجارية.

ت- اتفاقيات وبروتوكولات بروكسل (الاختصاص القضائي وتنفيذ الأحكام)

1. لائحة بروكسل II لعام 2003 بشأن مسائل الزواج والمسؤولية الأبوية.

2. لائحة بروكسل I المعدلة لعام 2012 (بروكسل I bis) بشأن الاختصاص والاعتراف والتنفيذ

3. لائحة بروكسل II لعام 2019 بروكسل II ter) بشأن الزواج والمسؤولية الأبوية.

ج- اتفاقيات النقل الدولي

1. اتفاقية النقل البري CMR لعام 1956 بشأن عقد النقل الدولي للبضائع على الطرق.

2. اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩ بشأن توحيد قواعد النقل الجوي الدولي.

3. نظام البطاقة الخضراء لعام 1949 بشأن التأمين الدولي على المركبات (مطّبق في الدول الأوروبية).

خامسًا: اتفاقيات دولية أخرى ذات صلة

1. اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 بشأن حماية الأطفال وحقهم في الجنسية والهوية.
2. اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية.

سادسا:- القوانين

1. القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948 .
2. القانون المدني العراقي المعدل رقم 40 لسنة 1951 المعدل.
3. قانون تنفيذ احكام المحاكم الاجنبية في العراق رقم 30 لسنة 1928 المعدل .

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

تقف وراء اختيار الموضوع عدة اعتبارات منها هو تمكين الطالب من الاطلاع على المنظومة القانونية المعنية بقواعد القانون الدولي الخاص الأوربي من ناحيتين الموضوعية (الجنسية والموطن ومركز الأجانب) ومن الناحية الإجرائية (تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي) لمعرفة القواعد الموحدة التي انتجها الاتحاد والاتفاقيات التي تقف وراء ذلك والمواضيع التي لم يخرج بها الاتحاد بقواعد موحد والأسباب والمبرارات وراء ذلك . وأخيرا نهدف من خلال هذا البحث قدر المستطاع ان نقترح من خلاله على المشرع العراقي تطوير منظومة قواعد القانون الدولي الخاص قدر اقترابها من مقومات ومبررات قواعد منظومة دول الاتحاد الأوربي ، وصولا الى إيجاد تلاقح بين قواعد من عالمين لانتاج قواعد جديدة تعنى بمسائل الدولي الخاص في الجانب الموضوعي او الاجرائي .

القانون الخاص

عنوان المقرر الخاص: دور الاجتهاد القضائي في تطور قواعد القانون الدولي الخاص

الأستاذ الدكتور علاء حسين علي شبع

الشعبة : أ

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الأسبوع الأول: فلسفة سلطة القضاء في تطوير القانون الدولي الخاص
الأسبوع الثاني: خصوصية إعمال قواعد القانون الدولي الخاص أمام القضاء
الأسبوع الثالث: الضرورات الداعية للقضاء لتطوير قواعد القانون الدولي الخاص
الأسبوع الرابع: دور القضاء في خلق قواعد القانون الدولي الخاص
الأسبوع الخامس: الأحكام والقرارات القضائية كمصدر من مصادر القانون الدولي الخاص
الأسبوع السادس: مهمة القضاء في تكوين قواعد التنازع الجديدة
الأسبوع السابع: سلطة القاضي في سد نقص قواعد الإسناد
الأسبوع الثامن: دور التفسير القضائي في انشاء قواعد القانون الدولي الخاص
الأسبوع التاسع: سلطة القضاء الوطني في تفسير القانون الاجنبي
الأسبوع العاشر: دور القضاء في تكميل قواعد القانون الدولي الخاص
الأسبوع الحادي عشر: وسيلة التطويع القضائي في استقبال قواعد القانون الدولي الخاص
الأسبوع الثاني عشر: تطبيقات التطويع القضائي في تكييف قواعد القانون الدولي الخاص
الأسبوع الثالث عشر: وسيلة التلطيف القضائي في تجزئة قواعد القانون الدولي الخاص
الأسبوع الرابع عشر: تطبيقات التلطيف القضائي في التمييز بين قواعد القانون الدولي الخاص
الأسبوع الخامس عشر: تقييم دور القضاء في تطور قواعد القانون الدولي الخاص

مصادر المقرر الخاص:

1 – د. إبراهيم شحاتة، فن اجتهاد القاضي، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد ٢، سنة ١٩٦٢، القاهرة، ص٤٢٠.

2 – سعد عبد العزيز صالح الهملان، دور القاضي في القانون الدولي الخاص، بحث منشور في مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة الكويت، العدد 90، إصدار نيسان 2020.

3 – د. زرقون نور الدين ,سلطة قاضي الموضوع في اختيار القاعدة القانونية الملائمة للنزاع ,2013 .

4 – د. جميل عبد غضوب، محاضرات في القانون الدولي الخاص، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، طـ 1، 2010.

5 – عباس قاسم مهدي الداقوقي، الاجتهاد القضائي مفهومه_ حالاته_ نطاقه، (دراسة مقارنة)، ط1، سنة 2015.

عنوان المقرر العام : القانون الدولي الخاص (تنازع الاختصاص التشريعي * تنازع الاختصاص القضائي الدولي * تنفيذ الاحكام الاجنبية)

مصادر المقرر العام:

3 – د. عبد الرسول عبد الرضا الاسدي , القانون الدولي الخاص (الجنسية , الموطن , مركز الأجانب , التنازع الدولي للقوانين, تنازع الاختصاص القضائي الدولي) , مكتبة السنهوري , بغداد,2017.

4 – د. عباس زبون العبودي , تنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية – دراسة مقارنة طبقاً لأحكام القانوني الدولي الخاص المقارن وأحكام القانون العراقي الطبعة الأولى , مكتبة السنهوري , لبنان – بيروت , 2015.

بيان أهمية اختيار الموضوع:

يمارس الاجتهاد القضائي في مجال القانون الدولي الخاص دورا ابتكارياً وتكميلياً يفرضه التنظيم التشريعي المقتضب لهذه القواعد وطبيعتها المتغيرة التي لم تعد تستجب

للتطبيق الآلي الجامد للنصوص القانونية . اذ أصبح القضاء يمارس دورا ابتكاريا في صياغة وتطوير قواعد الإسناد كلما وجد مسائل معقدة تتعلق بتنازع القوانين. وبهذا الدور أصبح القاضي شريك نشط في تطوير القانون لا مجرد مُنفذ للنصوص من الناحية الواقعية , مما يجعل الاجتهاد القضائي في هذا المجال بمثابة استجابة فورية ومرنة لحالات لم يكن التنبوأ بها عند وضع التشريعات الأصلية .مما يخرج القضاء من دور الأداة التنفيذية للنصوص التشريعية فقط إلى دور خلق وتكميل الأحكام التي تناسب الواقع المعروض أمامه مما يعزز فعالية المنظومة القانونية ويكمل ما يفتقر إليه التشريع.

قانون الاستثمار

عنوان المقرر الخاص: ضمانات المستثمر الاجنبي

ا.د.رغد فوزي عبد

آ- ب- ج

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: مقدمة عتمة عن الاستثمار وتشمل مفهوم الاستثمار وطبيعته القانونيه وانواعه ومحدداته
الاسبوع الثاني: مفهوم ضمانات الاستثمار وخصائص ضمانات الاستثمار
الاسبوع الثالث: تمييز ضمانات الاستثمار عما يشبهها (تمييزها عن المزايا والاعفاءات الضريبية)
الاسبوع الرابع: اساس ضمانات الاستثمار
الاسبوع الخامس: اهمية ضمانات الاستثمار للدولة
الاسبوع السادس: اهمية ضمانات الاستثمار للمستثمر
الاسبوع السابع: انواع ضمانات الاستثمار
الاسبوع الثامن: ضمان المخاطر غير التجارية (عدم التاميم)
الاسبوع التاسع: عدم المصادرة
الاسبوع العاشر: الضمانات ضد المخاطر التجارية
الاسبوع الحادي عشر: فض نزاعات الاستثمار
الاسبوع الثاني عشر: تعريف التحكيم واهميته
الاسبوع الثالث عشر: اجراءات التحكيم
الاسبوع الرابع عشر: شروط التحكيم
الاسبوع الخامس عشر: خاتمة بأهم النتائج والتوصيات

عنوان المقرر العام (الوجيز في شرح احكام قانون الاستثمار د.قيصر يحيى جعفر)

المصادر :

1.د. أروى يونس محمود النجار, النظام القانوني للاستثمار الاجنبي: دراسة مقارنة, دار الكتب القانونية – مصر, 2012.

2.د. صلاح عبد الحميد صلاح, المسؤولية الدولية في مجال المنازعات المتعلقة باتفاقيات وعقود النفط, الطبعة الاولى دار النهضة العربية – القاهرة, 2017.

3.د. طارق كاظم عجيل, شرح قانون الاستثمار العراقي, الطبعة الاولى, مكتبة السنهوري, بغداد, 2009.

4.د. عبداللَّه عبد الكريم عبداللَّه, ضمانات الاستثمار في الدول العربية, دار الثقافة – الأردن, 2010.

5.د. عمر هاشم محمد صدقة, ضمانات الاستثمار الاجنبي في القانون الدولي, الطبعة الاولى, دار الفكر الجامعي – الاسكندرية,2002.

6.د. فوزي محمد سامي, التحكيم التجاري الدولي, الطبعة الاولى, دار الثقافة للنشر والتوزيع – عمان, 2006.

7.محمد ابراهيم المقداد, وزياد ابراهيم المقداد, مبادئ الاقتصاد الاسلامي والوضعي, الطبعة الثانية, دار المقداد – غزة,2004.

8.د. محمد عبد اللطيف, نزع الملكية للمنفعة العامة (دراسة مقارنة), دار النهضة العربية – القاهرة , 1988.

9.د. محمد عبد العزيز عبداللَّه, الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية, الطبعة الاولى, الاردن, 2005.

10.د. مرتضى جمعة عاشور, عقد استثمار التكنولوجيا: دراسة مقارنة, الطبعة الاولى, منشورات الحلبي – بيروت .

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

بسبب الظروف القاهرة التي مر بها العراق في الاوقات السابقة جعلت المناخ العام لتشجيع الاستثمار غير فعال, ولغرض ايجاد بيئة فعالة تزرع الطمأنينة لدى المستثمر ولاسيما الاجنبي , لابد من ايجاد وسائل فعالة تكون جاذبة ومشجعة له ومن ابرز هذه الوسائل, هي الضمانات بجميع انواعها سواء كانت ضمانات تجارية أم غير تجارية.

المادة العلمية باللغة الانجليزية

عنوان المقرر الخاص: أحكام المسؤولية التقصيرية في القانون الانجليزي(Tort)

أ.د. حامد شاكر محمود الطائي

أ، ب، ج

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: المدخل لموضوع أحكام المسؤولية التقصيرية في القانون الانجليزي(Introduction)
الاسبوع الثاني: التمييز بين المسؤولية التقصيرية(Tort) والمسؤولية الجنائية(Crime)
الاسبوع الثالث: عناصر المسؤولية التقصيرية(Tort)
الاسبوع الرابع: الاشخاص المشمولين بأحكام المسؤولية التقصيرية(Tort)
الاسبوع الخامس: الاشخاص غير المشمولين بأحكام المسؤولية التقصيرية(Tort)
الاسبوع السادس: صور المسؤولية التقصيرية من خلال التعرض العمدي لحقوقك الشخصية
الاسبوع السابع: المساس او التعرض بحرية التنقل
الاسبوع الثامن: إساءة استعمال الحق في التقاضي
الاسبوع التاسع: المساس بشخصك Assault and Battery
الاسبوع التاسع: المساس براحة البال Peace of mind
الاسبوع الحادي عشر: المساس بالخصوصية Privacy
الاسبوع الثاني عشر: المساس بسمعتك defamation
الاسبوع الثالث عشر: المساس بسمعتك slandered and libeled
الاسبوع الرابع عشر: مراجعة تطبيقية لصور المسؤولية التقصيرية في القانون الانجليزي
الاسبوع الخامس عشر: مراجعة شاملة لمفردات المقرر

عنوان المقرر الخاص: أحكام المسؤولية التقصيرية في القانون الانجليزي(Tort)

المصادر: You and the law

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

الهدف من اختيار هذا الموضوع هو رفع المستوى العلمي لطلبة الدكتوراه في القسم الخاص في مجال اهم اختصاص في (القانون الخاص/ أحكام المسؤولية التقصيرية في القانون الانجليزي).

منهج البحث العلمي

عنوان المقرر الخاص: اساسيات كتابة البحث القانوني

أ. د. منصور حاتم محسن

الشعبة : ب

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: نظرة عامة حول المنهج العلمي والقانوني
الاسبوع الثاني: عناصر البحث القانوني
الاسبوع الثالث: تحديد إشكالية البحث واختيار عنوان البحث
الاسبوع الرابع: البحث المتخصص عن المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع البحث
الاسبوع الخامس: فقرات مقدمة البحث واعداد خطة البحث
الاسبوع السادس: خصائص النص القانوني وتفسيره
الاسبوع السابع: أنواع البحث القانوني
الاسبوع الثامن: التخطيط الجيد لكتابة فقرات البحث
الاسبوع التاسع: أنواع القراءة للمصادر والمراجع
الاسبوع العاشر: القواعد الموضوعية المتبعة في كتابة فقرات البحث والاستنتاج
الاسبوع الحادي عشر: القواعد الشكلية المتبعة في كتابة فقرات البحث
الاسبوع الثاني عشر: التعليق على النصوص القانونية والقرارات القضائية
الاسبوع الثالث عشر: وظيفة الهامش البحثية
الاسبوع الرابع عشر: الاستنتاجات النهائية للبحث القانوني
الاسبوع الخامس عشر: الشكل النهائي للبحث القانوني واطروحة الدكتوراه إنموذجاً

المصادر

12. د. عصمت عبد المجيد بكر / أصول البحث القانوني / شركة العاتك ـــــبيروت / 2018

13. د. احمد شلبي / كيف تكتب بحثاً او رسالة / القاهرة / 1988

14. د. عاصم خليل / منهجية البحث القانوني واصوله / مطبعة الشروق / الاردن / 2012

15. د. عبد الوهاب ابراهيم / كتابة البحث العلمي / دار الشروق / جدة / 1995

16. د. إبراهيم ابراش / المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية / الطبعة الأولى / الأردن / 2009

17. د. عبد القادر الشيخلي / قواعد البحث القانوني / الطبعة الاولى / مطبعة دار الثقافة / الاردن / 1999

18. د. عبود عبد اللَّه العسكري / منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية / دار النمير / دمشق / 2004

عنوان المقرر العام (أصول البحث القانوني)

المصادر:

3. د. عصمت عبد المجيد بكر / أصول البحث القانوني / شركة العاتك ـــــبيروت / 2018

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

تكمن اهمية دراسة منهج كتابة البحث القانوني من حيث الشكل والموضوع في اعتبار المنهجية القانونية بمثابة الوسيلة المثالية في سبيل دفاع الباحث القانوني عن وجهة نظره، وجدير بالذكر أن ذلك ليس حكرًا على الطلاب المقدمين على تقديم بحث أو رسالة علمية، بل إنه سبيل كل من لديه صلة بالقانون أو من يطلق عليهم رجال القانون؛ سواء أكانوا قُضاةً ، أو مُحامين، أو أكاديميين بالمعنى العام ، وبالطبع تُعد المنهجية القانونية من أهم ما يُدرس في كليات الحقوق كطريقة في التفكير، وهي لا ترتبط بنظام ثابت، فهي ذات صلة بجميع فروع وأشكال القانون، وتتطور بمرور الوقت؛ نظرًا لتغير الأنظمة والقوانين والوصول الى توصيات ونتائج مهمة في تطوير القانون

منهج البحث العلمي

عنوان المقرر الخاص: أصول البحث القانوني

أ.م. د. قحطان عدنان عزيز

الشعبة: أ+ ج

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: اختيار المشكلة القانونية موضوع البحث
الاسبوع الثاني: اختيار الباحث للمشكلة القانونية وفقا للمستوى والتخصص
الاسبوع الثالث: طرق وضوابط اختيار المشكلة القانونية
الاسبوع الرابع: مناهج البحث القانوني
الاسبوع الخامس: المصادر الرئيسة في البحث القانوني
الاسبوع السادس: المصادر المساعدة في البحث القانوني
الاسبوع السابع: تدوين المعلومات والمصادر
الاسبوع الثامن: اعداد خطة البحث القانوني
الاسبوع التاسع: أنواع الكتابات القانونية
الاسبوع العاشر: قواعد وأسلوب كتابة البحث القانوني
الاسبوع الحادي عشر: الإشارة الى الهوامش
الاسبوع الثاني عشر: اعداد قائمة المراجع والمصادر بشكلها النهائي
الاسبوع الثالث عشر: تقويم البحث القانوني ومناقشته
الاسبوع الرابع عشر: طبع البحث القانوني ونشره
الاسبوع الخامس عشر: تقييم نهاية الفصل

المصادر

1. **د. عصمت عبد المجيد بكر، اصول البحث القانوني، لبنان، بيروت،2018**
2. **د. عمار عباس الحسيني، الوجيز في منهج البحث القانوني، الطبعة السادسة، منشورات مكتبة دار السلام القانونية، النجف الأشرف،2024**

عنوان المقرر العام (مبادئ البحث العلمي)

المصادر:

1. د. عصمت عبد المجيد بكر، مبادئ البحث العلمي، الطبعة الاولى، منشورات زين الحقوقية، لبنان، بيروت، 2015

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

يعد موضوع منهج البحث العلمي من المواضيع المهمة في مجال الدراسات القانونية لاسيما طلاب الدراسات العليا، حيث تعمل هذه المناهج على تنمية قدرات الطالب الباحث في مجال البحث القانوني ومساعدته في اختيار موضوع البحث والمشكلة التي سيقوم الباحث بمعالجتها عن طريق اختيار المناهج العلمية المناسبة لبحث المشكلة. فضلا عن كيفية جمع المصادر وايراد المعلومات منها وتحليلها وكيفية الاشارة الى هذه المصادر بكافة انواعها، مما يجعل من الطالب الباحث قادرا على استنباط الاحكام وايجاد الحلول المناسبة للإشكالية المتعلقة بموضوع الدراسة، ولا يكون ذلك الا من خلال اتباع مناهج البحث العلمي من اجل تمكينه من اعداد بحث او رسالة او اطروحة وفقا للمناهج العلمية الحديثة في كتابة البحث القانوني.

مؤسسة بحر العلوم الخيرية